إعـــــلام مـكـلـف لا يـشـتـريـه الـعـراقـيـون

ترجمة:عمار كاظم محمد

ترسم صفحات جريدة بغداد الآن وهي صحيفة تصدر باللغة العربية حالة الصعود في البلاد فالجنود والشرطة العراقية وموظفو الخدمة المدنية يبدون فيها فخورين وهم يزيلون الأسلحة من الشوارع ويتابعون المجرمين بإصرار والعراق بكل خلفياته الدينية والطائفية يعمل كوحدة واحدة تحت مظلة الحكومة العراقية.

والصحف العراقية تنادي بالديمقراطية وهناك آخر عروض للأزياء في بيروت والكويت مع أخبار قليلة عن ١٣٠ ألف جندي أمريكي في البلاد تلك الصحيفة ليس لها محررون معروفون وليس فيها عناوين ثانوية ولا إعلانات أو أخطاء وهي تمثل جزءاً من الحملة الإعلامية الضخمة التي تقودها الولايات المتحدة للتأثير على مواقف وسلوك العراقيين .

يقول زيد العجيلي مدير مرصد الحريات الصحفية " لقد صرفت تلك الملايين من الدولارات بدون فائدة فلا احد يقرأ هذه الصحيفة".

لقد صرف المسؤولون الأمريكيون والمقاولون العسكريون مئات الملايين من الدولارات على لوحات الإعلانات والكتيبات وعلى الوقت المستقطع من البث الإذاعي والتلفزيوني خلال السنوات الست الماضية لتلميع صورة الجيش الأمريكي وتهميش المتطرفين والترويج للديمقراطية وتبني المصالحة فبعض الحملات قد صممت لتشجيع العراقيين على الابتعاد عن المجاميع المتمردة والتعاون مع الجيش الأمريكي والقوات العراقية والبعض الآخر لها مواضيع أعلى مثل القيم الديمقراطية والمصالحة الوطنية والكبرياء الوطني.

وفي بلد حيث هناك القليل من الأشياء التي تسير بشكل جيد وحيث سمعة قوات الأمن تتأرجح ويبقى العنف الطائفي يشهد مستوى مرتفعا من التوتر يبقى الكثير من العراقيين رافضين لطوفان الدعاية التي يعرفون أو يفترضون أنها تأتي من الحكومة الأمريكية والكثير من المسؤولين الأمريكيين يرفضون إجراء مقابلة معهم حول التطور والتأثير الملموس من وراء مبادرات هذه الحرب النفسية في العراق.

يقول ريتشارد سي هولبروك مبعوث الرئيس أوباما إلى أفغانستان وباكستان أنه قد تم إشعار المشرعين بان الإدارة الأمريكية تعمل على خطة اتصالات إستراتيجية للمنطقة مستخلصة من الدروس التي تعلموها في العراق.

مضيفا: أن هذه المنطقة كانت غير منتجة، كما أخبر لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ في الشهر الماضي "إستراتيجية خطة الاتصالات تتضمن إعلاما الكترونيا و اتصالات راديو وسوف تتضمن أيضا أفضل طريقة لمواجهة حملات الدعاية الرئيسية للإرهاب"، بينما أهمل مشروع إنشاء صحيفة لهذا الغرض.

صحيفة بغداد الآن لم تعتبر كنشرة عسكرية أمريكية على الرغم من أن الجيش يعترف بكونها تحرر من قبل وحدة العمليات السيكولوجية ويتم توزيعها مجانا من قبل الجنود الأمريكيين وهناك أكوام منها تتكدس في مدخل المنطقة الخضراء لتوزيعها على الداخلين.

العناوين الرئيسية في الطبعة الأخيرة قدمت التقدير لرئيس الشرطة الجديد في بغداد، وذكرت بأن تطبيق الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة يسير بكل سهولة كما أضافت أيضا في خبر آخر حول جهود وزارة الداخلية في استئصال الفساد وفي إعلان على الصفحة الأولى نرى صورة عراقيين يسيرون مجتمعين في تظاهرة وهناك عبارة تقول تحتها القوات الأمنية تحمي حقك في التظاهرة السلمية، "وفي طبعة أخرى هناك رسوم كارتونية تظهر المتمردين وهم يخرجون معوقين من العراق بينما يعاكسهم عودة مهجرين إلى الوطن وهم يبتسمون يقول العجيلي وهو يخفي ضحكته "هذا إعلان خاطئ جدا وأكيد أن المسؤولين عن هذا ليسوا صحفيين محترفين فهم يعملون بنفس الطريقة التي كان يعد بها النظام السابق صحفه وهو يستعيد المنشورات التي كانت تسير بها الاتجاهات التي ينحوها صدام في خطاباته "، وأكد ضابط في الجيش الأمريكي طلب عدم ذكر اسمه أن الجنود العراقيين في مخفره يخدعون النشر وهم أكثر اهتماما بصحيفة وزارة الدفاع المستقلة وبالمجلات التي يحصلون عليها عن طريق البريد انه لأمر طفولي فصحيفة بغداد الآن تمثل مصدر وقود جيد لنقاط التفتيش العراقية.

أثناء السنوات الأولى من الحرب كانت أكثر الحملات الدعائية العسكرية النفسية ترتبط بشكل وثيق بالأهداف العسكرية مثل الطلب من الناس التعاون عند تفتيش الجنود لبيوتهم لكنها في السنوات الأخيرة أصبحت أكثر تطورا وتوسعت في مواضيعها التي تتوافق مع الهدف الأمريكي لترك الاستقرار خلفه مثل العراق الديمقراطي وعقود العلاقات العامة.

عقود العلاقات العامة:

في عام ٢٠٠٤ عندما كانت سمعة الجيش الأمريكي تترنح بسبب فضيحة سجن أبي غريب الذي يتزامن وصعود التمرد استخدم الجيش الأمريكي شركات العلاقات العامة و بضمنها تلك التي أسست لأجل التنافس على العقود من اجل تحسين صورته و من هذه الشركات هي شركة أرلنغتون التي تنتمي لمجموعة لنكولن والتي حاولت تحت النار في عام ٢٠٠٥ أن تدفع للبعض من الصحف العراقية مالا لنشر قصص كتبت وصممت من قبل المسؤولين العسكريين الأمريكيين.

وشاركت بعض شركات الاتصالات في تلك الحملة التي قال عنها المسؤولون الأمريكيون بأنها صممت كي تبدو وكأنها مبادرات عراقية.

يقول المسؤولون العسكريون في وزارة الدفاع الأمريكية أن تلك الحملات تسمح لهم بدفع المجموعات المتمردة للتراجع والتي استخدمت الإعلام اسلوبا في ساحة الحرب حيث كانت تلك المجاميع تبث بانتظام أفلام فيديو على الانترنت ترفض فيها وجود القوات الأمريكية في العراق وقد تم تأسيس موقع للدعاية على الانترنيت يقول عن نفسه بأنه مستقل وهو منظمة غير حكومية تضم في عضويتها عددا من الناشطين العلمانيين ورجال الأعمال الذين تجمعهم معتقدات راسخة في الحرية والتقدم للشعب العراقي وهم ببساطة "العين اليقظة" على مصالح العراق وعضويتها لا تضم أسماء ولا معلومات اتصال عدا البريد الإلكتروني غير أن الطلبات لأجراء مقابلة معهم بالبريد الالكتروني لم تلق أي استجابة بينما رفض الجيش الأمريكي التعليق على علاقته بتلك المجموعة.

يقول وميض نديم أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد: كان أكثر الناس يعتقدون بأنه دعاية أمريكية، إن رسائل الأمل والمصالحة السياسية ذات نيات حسنة لكنها كانت مقطوعة الصلة عن حقيقة ما يحدث في العراق.

لقد أجريت مقابلات مع عينة كبيرة من العراقيين وكانت الأغلبية الساحقة منهم ترى أن تلك الإعلانات غير مؤثرة يقول عبد الكريم أحمد وهو محام من محافظة صلاح الدين: يعرف كل العراقيين إن هذه المنظمات تدعمها الحكومة الأمريكية بهدف تطبيع الاحتلال ولو أن تلك الأموال تم صرفها على الفقراء والأيتام لأصبح العراق رائدا في مجال الخدمات الاجتماعية هناك ملايين الدولارات كانت تذهب إلى جيوب المنتفعين من وراء الحرب الذين يؤمنون أن هناك نصرا قد تحقق في العراق ويمكن ربحه من خلال الاستعمال الإعلامي لأفلام تمت صناعتها سرا وتضيف نور صباح وهي مهندسة في الفلوجة أنها وزميلاتها وأقرباءها يسخرون من هذه الإعلانات قائلة: إن هذه الإعلانات التجارية سيئة ومملة وكل شخص يعرف أنها صناعة أمريكية وليست عراقية.

عن / الواشنطن بوست

الحرمان من الحبيبة.. يجعل شباب العراق يستنجدون بمهارات الحرب

ترجمة: فضيلة يزل

يسير الأمر على هذا النحو : يلتقي شاب بفتاة، فيتبادلان النظرات الخاطفة والرسائل عبر الجوال، وبعض المجاملات، فيذهب الفتى ليطلب يدها من والدها، فيخذله، فيزرع الفتى عبوة ناسفة أمام بيت الفتاة.

لقد سمت السلطات هذا "الحب I.E.D. Improvised Explosive Device" أو "الحب جهاز تفجير مبتكر"، وهذه ليست قضية منفصلة عن الحرب وأثارها. إذ قال نبيل عبد الحسين، نقيب في الشرطة الوطنية العراقية ان ستة أشخاص قاموا بالتفجير في الدورة وحدها المدينة المجاورة لبغداد في السنة الماضية. وأضاف: "ان هؤلاء الرجال، لم يواجهوا أية مشكلة مع حبيباتهم او عوائلهم او أي شخص آخر لكنهم قاموا بهذا النوع من التفجير الذي يدعى "جهاز التفجير المبتكر".

لم تكن هناك تقارير عن موتى او جرحى عن الأجهزة المستخدمة بهذه الطريقة، في الدورة او اي مكان أخر. يقول النقيب حسين "عادة انهم يضعون العبوات الناسفة امام ابواب منازلهم، ليس لغرض قتلهم بل لأخافتهم".

بعد ست سنوات من الحرب، العراق مجتمع يعاني من مشكلة التعامل مع حالة غضب شديد. وهذا، النوع من العمل يلاءم بعض الرجال الذين لديهم خبرة بسيطة في صنع المتفجرات ونصب الفخاخ. إذ قالت الشرطة ان الكثير من هؤلاء الرجال كانوا من المتمردين سابقاً من الذين لم يكفوا عن قتل القوات الأجنبية لكن لديهم معرفة بمهارات صناعة المتفجرات ويحتفظون بكميات من مادة الـ "تي ان تي"، التي يستخدمونها في صناعة نوع شعبي من أجهزة التفجير يمكن صناعته من مواد منزلية بسيطة تتكون من كازولين وقنينة صودا وقنينة ماء بلاستيكية والأجزاء الداخلية لخلية هاتف كفتيل للتفجير من بعيد.

قال النقيب: "أنا مخبر سري ولا اعرف كيف تصنع هذه العبوات، لكن الأطفال يمكن ان يقوموا بعمل كهذا، وهناك نسبة من الشباب من الذين يتعاونون مع منظمات القاعدة او المليشيات، مع تغير تفكير الشباب حول القتال الآن، لكن ما زالت لديهم خبرة جيدة في كيفية عمل اجهزة التفجير المبتكرة".

أما الشاب زيكو فقد رفضه والد حبيبته ثلاث مرات، بعدها وفي احد الايام اتصلت به حبيبته لتخبره ان والدها احضر لها خاطباً آخر، عندئذ قام بزرع عبوة ناسفة عند سياج حديقة منزلهم وفجرها. كان يسكن بجوار دار عائلة حبيبته تماماً، وكان قناص قليل الكفاءة وقد حوكم وادين بالإرهاب.

وقال النقيب حسين: "ان شاباً آخر أطلق النار على منزل حبيبته كي يرغم عائلتها على تزويجها له، ونحن نواجه مثل هذه الحالات كثيراً".

وقال مسؤول آخر في الشرطة العراقية، هو العقيد سمير الشطي، وهو يستذكر حالة حدثت مؤخراً لأحد الطلاب، وقد كان منزعجاً من درجاته الدراسية، لذا قام بزرع ثلاث عبوات مصنوعة من قناني الصودا في مكتب أستاذه، وربطها جميعها في سلك، وأضاف لها مؤقتاً ضبطه عند الساعة ٧،٣٠ وهو موعد وصول المعلم للمدرسة، وقد وصل المعلم في موعده لكن العبوات لم تنفجر ولم يحدث شيء.

أما العقيد ياسر شنون فيعزو هذه المواقف الى فكرة شكسبير المعروفة في مسرحية روميو وجولييت ، على أن العائلتين كابوليت ومونتيغو كانا أكثر تمدناً من العائلتين العراقيتين اللتين تسكنان في الشارع نفسه في جوار حي الدورة في جنوب بغداد.

ضحك العقيد وقال: "علينا ان نقيم نقطة تفتيش دائمية كي نفصل العائلتين عن بعضهما".

إحدى العوائل التي كانت تسكن على جانب الشارع كانت شيعية وكان ابنهم يريد الزواج من أبنة العائلة التي تسكن في الجانب الأخر وهي عائلة سنية وعندما كان مع المليشيات، في تلك الأيام التي كانت فيها المجموعة تبحث عمن تقتلهم كانت الفتاة تدرس في جامعة بغداد وكانت لا تكف بصرها من النظر اليه.

في المجتمع العراقي، القرار ليس قرار الفتاة، والدة الفتاة لم تقف الى جانبها فكانت تقول: "كيف أقبل ان أزوج ابنتي وهي طالبة جامعية الى فتى لم يحصل حتى على شهادة الابتدائية؟".

لم يزرع الشاب عبوة ناسفة امام منزل حبيبته هذه المرة. بل وفقاً لما قالته الشرطة، زرع العبوة أمام منزله واستدعى السلطات متهماً جيرانه بأنهم إرهابيون وإنهم يحاولون تفجير منزله.

وقال العقيد الشطي: "يمكننا ان نقول انه زرعها بنفسه"، وقال الشطي نفسه انه شأنه شأن ٩٠ بالمئة من قوات الشرطة الوطنية العراقية، كنا نرغب بالوقوف الى جانبه لكننا رفضنا اعتقال أسرة الفتاة، حيث انه ليس لديه دليل قوي، على أية حال، لم تنفجر العبوة. بعدها زرع الشاب عبوة ثانية، لكنه هذه المرة فجر ودمر منزلي الاسرتين.

في عام ٢٠٠٧ كان الحي مليئاً بالناس المتعاطفين مع القاعدة في العراق، وكان على العائلة ان تهرب بعد تلقيها لتهديدات بالموت.

عندما قمنا بزيارة لمنزل الفتاة، أخذت والدتها ترينا الثقوب التي خلفها الرصاص في الأبواب الحديدية الخارجية وإطارات النوافذ وفي الجدران الداخلية وسياج الحديقة. ولحسن الحظ، لم يصب احد بأذى.

بعدها جاء إجراء السلام، إذ تم استئصال القاعدة من بلاد ما بين النهرين ومن الحي وفي السنة الماضية كانت الأسرة من بين الأسر العراقية الكثيرة التي تم تشريدها لكنها عادت إلى مكان كان يوما ما يمثل مشهداً سيئاً للعنف الطائفي في المنطقة.

عادوا الى دورة متغيرة، في عراق، كان الكثير من مناطقه يغذ السير نحو مجتمع ما قبل الطائفية. قال العقيد الشطي ان الشرطة زارت العائلة الشيعية وقالت انها تعرف ان ابنها هو من قام بزرع العبوات الناسفة، وقد حذرتهم الشرطة بأن عليه ان يتوقع ان الشرطة لن تقف الى جانبه بأي شكل من الأشكال.

وقالت والدة الفتاة: "لو لم يكن العقيد الشطي موجوداً، لكنا الآن في عداد الأموات".

وقد التقى اللواء عبد الكريم قائد اللواء السابع في الشرطة الوطنية العراقية، بالشاب، وقال العقيد الشطي ان نصيحة اللواء للشاب كانت "ان يتجاوز الموضوع".

عن / نيويورك تايمز

الولايات المتحدة ترغب بالإبقاء على قاعدة في مدينة الصدر بعد موعد الانسحاب

ترجمة: علاء خالد غزالة

اتفقت قيادات الجيشين العراقي والأميركي مبدئيا على الإبقاء على القاعدة الأميركية الواقعة في أطراف مدينة الصدر الفقيرة ببغداد، ما يعني الحفاظ على الوجود الأميركي في هذه المنطقة الستراتيجية حتى بعد موعد الثلاثين من حزيران، وهو الموعد النهائي للقوات القتالية الأميركية لكي تغادر العاصمة.

وتعد القاعدة، المسماة (مركز كومانتشي الأمني المشترك)، إحدى أربع عشرة قاعدة مشتركة يقول المسؤولون الأمريكيون في جلساتهم الخاصة انهم يودون الاحتفاظ بها في هذه المدينة المضطربة بعد الموعد النهائي.

غير ان قاعدة كومانتشي هي الاهم من بين القواعد الأخرى بسبب قدرتها على السيطرة على المنطقة التي كانت تستعملها المليشيات لإطلاق الصواريخ على المنطقة الخضراء خلال فترة القتال الأخيرة في المدينة، والتي وقعت في عام ٢٠٠٨، ويُعتقد ان رجال المليشيات قد اعادوا تنظيم صفوفهم في هذه المنطقة.

يقول البريغادير جنرال مايك موراي، نائب قائد القوات الأميركية في بغداد: "نحن نعتبر ذلك امرا حيوياً".

على ان إبقاء تلك القاعدة بعد نهاية الشهر الجاري يتطلب مصادقة الحكومة العراقية، والتي ترزح تحت ضغوطات كبيرة لكي تثبت لمناصريها ان الولايات المتحدة ملتزمة بجدول الانسحاب الذي تم الاتفاق عليه في الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة.

وتنص الاتفاقية، التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني، انه يتوجب على القوات القتالية الأميركية ان تنسحب، لكن ذلك لا يشمل بالضرورة المستشارين والمدربين الذين يعملون جنبا الى جنب مع القوات العراقية.

وتسمح الاتفاقية بوجود بعض القواعد المشتركة لتعكس محاولة للإيفاء بالهدف النهائي لخطة الانسحاب بدون إعطاء الفرصة للمتطرفين من المليشيات لاستعادة مواطئ إقدامهم في أجزاء من المدينة في الوقت الذي يتولى فيه العراقيون المزيد من المسؤوليات.

وقد تم تعمد إبقاء موقف القوات التي ستبقى في بغداد فضفاضا، ربما لتجنب إحراج الحكومة العراقية التي طالما أخبرت شعبها ان القوات سوف تغادر في الموعد المقرر.

وبغض النظر عن الموقف الرسمي، فان جميع القوات الأمريكية في العراق هي قوات مسلحة وعلى اهبة الاستعداد للقتال. ورفض المسؤولون الأمريكيون الإفصاح عن عدد القوات التي ستبقى بعد الانسحاب بموجب هذه الخطة.

وكانت سلسلة من الهجمات المميتة في شهري نيسان وأيار قد ألقت بظلال من الشك على قدرة القوات العراقية على الحفاظ على الأمن، وأثارت المخاوف من عودة العنف بعد الانسحاب الاميركي. وكان سبعة من المدنيين قتلوا وجرح ثمانية وعشرون آخرون حينما انفجرت قنبلة ليل الأربعاء في مقهى غربي بغداد، حسبما أفادت مصادر الشرطة.

ولم يتسن الاتصال على الفور مع المسؤولين العراقيين للتعليق على خطة الإبقاء على القواعد المشتركة في أطراف مدينة الصدر. لكن النائب فرياد راوندوزي، وهو عضو في لجنة الأمن والدفاع التابعة للبرلمان العراقي، صرح بان بعض "المناطق غير المستقرة" تتطلب "إسناداً أميركيا" بعد الثلاثين من حزيران.

وأضاف راوندوزي: "لكن يتوجب ان تصادق الحكومة العراقية والقادة العراقيون على مثل هذه العمليات".

غير ان الإبقاء على القوات الأميركية في بغداد سوف يقدح –على الأرجح– النقد بان الأميركيين غير قادرين على الإيفاء بالتزامهم القاضي بانسحابهم من البلاد بنهاية عام ٢٠١١، حسب ما نصت عليه الاتفاقية الأمنية.

وكان التيار الصدري احد الكتل التي عارضت الاتفاقية الأمنية حينما صادقت عليها الحكومة العراقية العام الماضي بدعوى انها تضم ثغرات تسمح للولايات المتحدة ان تتجنب الانسحاب في الموعد المحدد.

وكان النائب عن الكتلة الصدرية بهاء الاعرجي قد قال: "سوف تثبت الأيام التالية قراءتنا للاتفاقية" بان "قوات الاحتلال لن تخرج من بغداد"، إضافة الى محافظتي ديالى والموصل، حيث ينشط المتمردون.

يقول موراي انه يعتقد ان المتمردين سوف يستغلون فترة ما بعد الثلاثين من حزيران لاختبار قدرات القوات الأمنية العراقية في بغداد، ويضيف: "أتوقع ان يتزايد العنف حتى يتسنى لهم الادعاء بأنهم يلاحقوننا خارج المدن"، وتقوم القوات الأميركية بإزالة الجدران الخرسانية وتنهياً لتسليم القواعد الأمنية المشتركة في المناطق الشرقية من بغداد.

ويؤكد موراي انه سيجري غلق قاعدة أميركية– عراقية مشتركة أخرى واقعة على أطراف مدينة الصدر في وقت لاحق من هذا الشهر.

على ان القادة الأميركيين يقولون ان القوات العراقية، وعلى وجه الخصوص الجيش العراقي، قد حققت تقدما هائلا كقوات قتالية، غير انها تستمر في مواجهة مشاكل في التجهيز، بحيث انها تعاني من صعوبات في القيام بعمليات فعالة اعتمادا على نفسها.

وينتقد المسؤولون الأميركيون أيضاً الستراتيجية العراقية في الاعتماد على عدد كبير من نقاط السيطرة لمنع المتطرفين من نقل الأسلحة والسيارات المفخخة حول المدينة، ويفضل الأميركيون القيام بدوريات كطريقة أفضل لمراقبة الوضع الأمني.

وقد انخفض العنف بشكل كبير في العامين الماضيين، منذ ان أرسلت الولايات المتحدة الآلاف من القوات الإضافية الى العراق، تم نشرهم قريبا من القوات العراقية في حاميات صغيرة بين الأحياء السكنية من اجل حماية المدنيين وقطع الإسناد عن رجال المليشيات.

وساهم انقلاب مجالس الصحوات الممولة من قبل الأميركيين على القاعدة، ووقف إطلاق النار الذي أعلنته المليشيات في الحصول على المكاسب الأمنية.

عن / الهيرالد تربيون

لن يزول الخطر النووي إلا بزوال الأسلحة النووية

ميخائيل غورباتشوف

يمثل خطر الأسلحة النووية واحدة من كبرى المشاكل الملحة الآن، وجاءت التجربة النووية غير المتوقعة التي أجرتها كوريا الشمالية في ٢٥ مايو، بمثابة تذكير مخيف بهذا.

لم يحقق العالم تقدما جوهريا على ساحة نزع الأسلحة النووية خلال العقد ونصف العقد الأخيرين، ولا تزال الترسانات النووية مليئة بالآف الأسلحة بعد عشرين عاما من نهاية الحرب الباردة، فيما يواجه العالم احتمالا حقيقيا لإنطلاق سباق تسلح جديد.

وبالفعل، أقتصر كل ما تم إنجازه حتى الآن في هذا المجال على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات: اتفاقية القوة النووية متوسطة المدى في ١٩٨٧ التي أزالت نوعين من الصواريخ النووية، واتفاقية خفض الأسلحة الإستراتيجية لعام ١٩٩١ التي أطلقت أكبر عملية لخفض الأسلحة النووية، فبموجب هذا الاتفاقية الأمريكية السوفيتية تم تدمير آلاف الأسلحة النووية التكتيكية.

بعد ذلك، تباطأ مسار خفض الأسلحة النووية ووهنت آليات المراقبة والتدقيق، كما لم تدخل اتفاقية حظر التجارب الشامل حيز التنفيذ، ولا تزال كميات الأسلحة النووية التي تحوزها روسيا والولايات المتحدة تتجاوز كثيرا كل ما يوجد في ترسانات بقية الدول النووية مجتمعة، مما يزيد من صعوبة جرها إلى مسار نزع الأسلحة النووية.

كذلك فقد تعثر نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بينما تتحمل الدولتان النوويتان العظميان القدر الأكبر من مسؤولية الوضع الراهن، كانت الولايات المتحدة هي من ألغت اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ، بل لم توقع على اتفاقية حظر التجارب الشامل، ورفضت أيضاً التوصل إلى أتفاق مع روسيا على معاهدة ملزمة قانونيا وخاضعة لمراقبة التنفيذ، بشأن الأسلحة الإستراتيجية الهجومية.

ولم تظهر مؤشرات على إدراك كبرى الدول النووية أن الوضع الراهن لا يحتمل الاستمرار حتى وقت قريب، حين أتفق رئيسا الولايات المتحدة وروسيا على إبرام اتفاقية لخفض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية قبل نهاية هذا العام.

كما أكد الرئيسان الروسي والأمريكي على تعهد بلديهما بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وناديا باتخاذ سلسلة من التدابير لتقليص الخطر النووي، بما فيها مصادقة الولايات المتحدة على اتفاقية الحظر الشامل.

كل هذه الخطوات إيجابية، لكن المشاكل والأخطار تتجاوز إلى حد بعيد قدر الإنجازات، والسبب كان الرئيسي وراء ذلك هو التقييم الخاطئ للأحداث التي أدت إلي نهاية الحرب الباردة.

فقد رأتها الولايات المتحدة ودول أخرى على أنه انتصار للغرب وضوء أخضر لإتباع سياسات أحادية، ومن ثم، وعوضاً عن خلق هيكلة جديدة للأمن العالمي مبنية على التعاون، جرى العمل على فرض "زعامة احتكارية" على العالم من قبل القوة العظمى الوحيدة الباقية ومؤسساتها ومنظماتها، كحلف شمال الأطلسي، الموروثة من عصر الحرب الباردة ولم يجر تعديلها بعد انتهائها.

وبهذا تحول استخدام القوة والتهديد بها، وهو ما يحظره ميثاق الأمم المتحدة قانونيا، إلى أداة "عادية" لحل المشاكل وحاجة الولايات المتحدة للتفوق عسكرياً.

على البشرية جمعاء أن تتخوف من انطلاق سباق تسلح جديد، فلا تزال الأولوية تعلق على تمويل البرامج العسكرية، ولا تزال ميزانيات "الدفاع"، التي تتجاوز بمراحل بعيدة متطلبات الأمن المعقولة مثلما لا تزال تتنامى باستمرار تجارة الأسلحة.

النفقات العسكرية الأمريكية تعادل إجمالي ما ينفقه العالم بأركانه. وتحول تجاهل القانون الدولي، والوسائل السلمية لحل النزاعات، والأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، تحول إلى ضرب من ضروب السياسة.

والنتيجة هي الحرب التي عشناها في أوروبا –يوغوسلافيا– التي لم تكن ممكنة من قبل، والتدهور المستمر في الشرق الأوسط، والحرب في العراق، والوضع المتأزم في أفغانستان، وأزمة انتشار (الأسلحة النووية) المتصاعدة والمثيرة للمخاوف.

ويكمن السبب في ذلك هو إخفاق الدول الأعضاء في النادي النووي في استيفاء التزاماتها بموجب اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية للتحرك تجاه إزالة هذه الأسلحة.

فطالما استمرت الأمور على هذا النحو يبقى خطر امتلاك دول أخرى لأسلحة نووية خطرا قائما. ففي يومنا هذا، هناك عشرات الدول التي تملك القدرة الفنية على ذلك.

يمكن الجزم في نهاية المطاف بأن الوسيلة الوحيدة لإزالة الخطر النووي هي إلغاء الأسلحة النووية. لكننا طالما لم نتناول الحاجة إلى نزع الصبغة العسكرية على العلاقات الدولية، ووضع حد لإنتاج أنواع جديدة من الأسلحة، ومنع "عسكرة" الفضاء الخارجي، طالما لم يتم ذلك، سيصبح أي حديث عن تحرير العالم من الأسلحة النووية مجرد كلام أجوف.

أعتقد أن مصادقة الولايات المتحدة على اتفاقية حظر الانتشار الشامل، أصبحت الآن ممكنة في ضوء خطاب الرئيس باراك أوباما في ٥ أبريل الماضي وسيكون ذلك بمثابة خطوة هامة إلى الأمام، لاسيما إذا ما صاحبها التوصل إلى اتفاقية جديدة لخفض الأسلحة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا.

إثر ذلك، أعتقد أن الدول النووية الأخرى سواء "الأعضاء الرسميين" في النادي النووي أو غيرها، سوف تقوم على الأقل بالإعلان عن تجميد ترساناتها النووية واستعدادها للدخول في مفاوضات لخفضها.

عن / وكالة آي بي أس